البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. وتراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما انخفض معدل البطالة خلال عام 2014 ليصل الى 11.9٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.6٪ خلال عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2015 بمقدار 542.0 مليون دولار (3.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,536.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.0 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2015 بمقدار 688.4 مليون دينار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,928.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شباط 2015 بمقدار 82.9 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,357.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط 2015 بمقدار 777.0 مليون دينار (2.6٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,038.0 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 747.0 مليون دينار (3.1٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 30.0 مليون دينار (0.5٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شباط 2015 بمقدار 30 نقطة (1.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,195.5 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 585.3 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,318.2 مليون دينار خلال عام 2013. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 663.0 مليون دينار ليبلغ 12,525.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 795.6 مليون دينار ليصل إلى 8,030.1 مليون دينار (31.6٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 مقابل 80.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 8.8٪ لتبلغ 434.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 24.0٪ لتبلغ 1,041.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 32.0٪ ليصل إلى 607.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الشهر من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 9.9٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 0.5٪ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.6٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,190.7 مليون دينار خلال من عام 2014 مقارنة مع 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 23,063.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شباط 2015 بمقدار 542.0 مليـون دولار (3.8٪) عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 13,536.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.0 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحليـة في نهايـة شـباط 2015 بمقـدار 688.5 مليـون دينـار (2.4٪) عـن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,928.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصـة في نهايـة شـباط 2015 بمقدار 82.9 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,357.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمـالي ودائـع العمـلاء لـدى البنـوك المرخصـة في نهايـة شـباط 2015 بمقـدار 777.0 مليون دينار (2.6٪) مقارنة بمستواه في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 31,038.0 مليـون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسـهيلات لـدى البنـوك المرخصـة في نهايـة شـباط 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014 باستثناء الكمبيالات والأسـناد المخصـومة، كمـا ارتفعـت أسعار الفائدة على كافة الودائع باستثناء الودائع لأجل عن مسـتواها المسـجل في نهايـة عـام 2014.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شباط 2015 بمقدار 30 نقطة (1.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,195.5 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شباط 2015 بمقدار 206.4 مليون دينار (1.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17.9 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2015	**2014**		**2014**
US$ 13,536.8	US$ 12,421.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,078.8
-3.8٪	3.5٪		17.3٪
29,928.9	27,720.7	السيولة المحلية	29,240.4
2.4٪	1.3٪		6.9٪
19,357.4	18,628.8	التسهيلات الائتمانية	19,274.5
0.4٪	-1.6٪		1.8٪
17,283.1	16,588.7	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1
-0.1٪	0.1٪		4.4٪
31,038.0	28,294.6	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0
2.6٪	2.5٪		9.7٪
24,760.1	21,810.4	ودائع بالدينار	24,013.1
3.1٪	3.8٪		14.3٪
6,277.9	6,484.2	ودائع بالعملات الأجنبية	6,247.9
0.5٪	-1.6٪		-5.2٪
24,407.0	22,381.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9
1.8٪	0.8٪		8.0٪
20,000.7	17,872.3	ودائع بالدينار	19,574.9
2.2٪	1.3٪		10.9٪
4,406.3	4,509.4	ودائع بالعملات الأجنبية	4,402.0
0.1٪	-0.9٪		-3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2015 بمقدار 542.0 مليون دولار (3.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,536.8 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.0 شهراً.

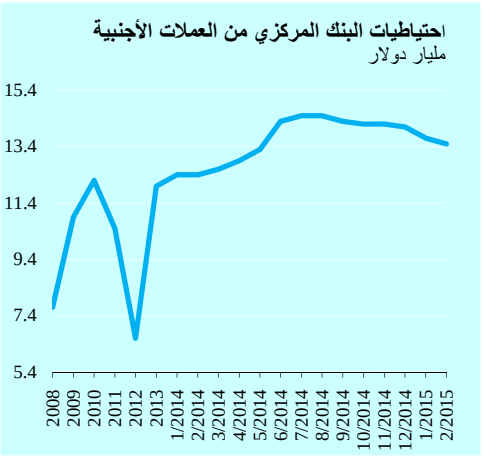

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2015 بمقدار 688.5 مليون دينار (2.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,928.9 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 357.3 مليون دينار (1.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شباط 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع خلال شباط 2015 بمقدار 721.5 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 26,157.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 346.2 مليون دينار (1.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2014.

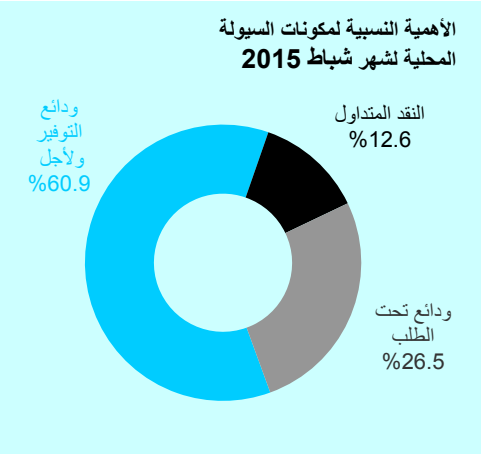

- انخفض النقد المتداول في نهاية شباط 2015 بمقدار 33.0 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,771.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 11.1 مليون دينار (0.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

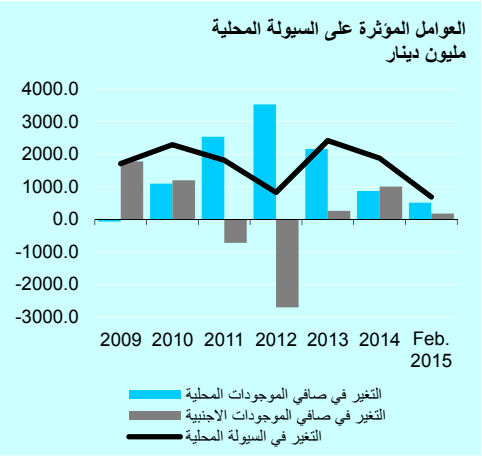

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2015 بمقدار 512.9 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 290.9 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 673.9 مليون دينار (2.5٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 161.2 مليون دينار (2.8٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2015 بمقدار 175.6 مليون دينار (2.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 66.4 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 110.7 مليون دينار (1.1٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 64.9 مليون دينار (3.2٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2014		نهاية شباط 2014	نهاية شباط 2015
7,932.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,989.8**	**8,107.9**
9,939.5	البنك المركزي	8,816.1	10,050.2
-2,007.2	البنوك المرخصة	-1,826.2	-1,942.4
21,308.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**20,730.9**	**21,821.0**
-5,753.9	البنك المركزي، منها:	-4,893.5	-5,915.1
1,219.0	الديون على القطاع العام (صافي)	1,280.8	1,421.8
-6,995.3	أخرى (صافي*)	-6,194.9	-7,359.2
27,062.1	البنوك المرخصة	25,624.3	27,736.0
9,635.3	الديون على القطاع العام (صافي)	9,819.0	9,747.2
17,830.4	الديون على القطاع الخاص	17,228.3	17,817.4
-403.6	أخرى (صافي)	-1,423.0	171.4
29,240.4	**السيولة المحلية (M2)**	**27,720.7**	**29,928.9**
3,804.4	**النقد المتداول**	**3,617.7**	**3,771.4**
25,436.0	**الودائع، منها:**	**24,103.0**	**26,157.5**
4,463.5	بالعملات الأجنبية	4,620.8	4,467.9

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/2/3 بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.00٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.75٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.
- يتمثل التطوير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية باصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال (بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع) لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي (والذي يعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لأجل اسبوع).
- ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2014		شباط 2014	شباط 2015
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.00
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00	3.75
2.75	نافذة الإيداع	3.25	1.75
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.50	2.75
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.50	2.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شباط 2015 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.00٪، لينخفض بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن نهاية عام 2014.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شباط 2015 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.83٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن نهاية العام السابق.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شباط 2015 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.46٪ ليسجل بذلك ارتفاعاً قدره 3 نقاط أساس عن نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على الودائع
شباط 2013- شباط 2015، نسب مئوية

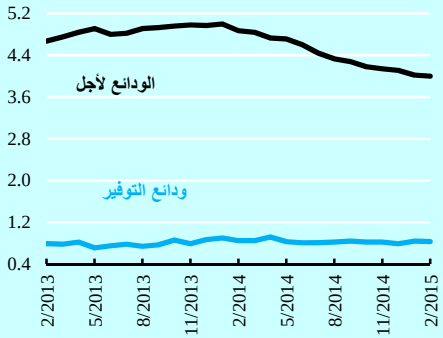

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شباط 2015 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.58٪، لينخفض بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على التسهيلات الانتمانية
شباط 2013- شباط 2015، نسب مئوية

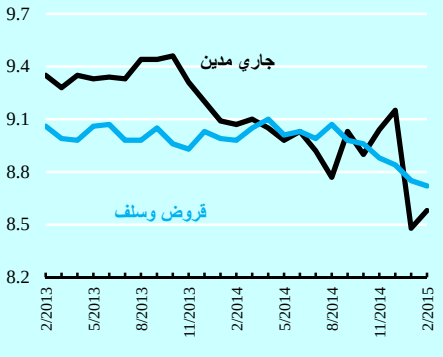

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شباط 2015 بمقدار نقطة 60 أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.05٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 10 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2014		2014	2015	شباط	التغير / نقطة أساس
	الـودائـع				
0.43	تحت الطلب	0.52	0.46	3	
0.79	توفيـر	0.85	0.83	4	
4.11	لأجل	4.87	4.00	-11	
	التسهيلات الائتمانية				
9.95	كمبيالات واسناد مخصومة	9.50	10.05	10	
8.84	قروض وسلف	8.98	8.72	-12	
9.15	جاري مدين	9.07	8.58	-57	
8.72	الإقراض لأفضل العملاء	8.79	8.63	-9	

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 8.72٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 12 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شباط 2015 ما نسبته 8.63٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 9 نقاط أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2015 ما مقداره 472 نقطة أساس لينخفض بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار نقطة أساس واحدة.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شباط 2015 ما مقداره 82.9 مليون دينار، أو ما نسبته (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 310.9 مليون دينار (1.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية شباط 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع أخرى والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للغايات الاستهلاكية بمقدار 161.1 مليون دينار (3.6٪)، يليه قطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 49.5 مليون دينار (2.3٪) وكذلك قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 28.7 مليون دينار (5.0٪) وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 80.9 مليون دينار (3.2٪)، وقطاع الإنشاءات بمقدار 51.0 مليون دينار (1.1٪).
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شباط 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 96.1 مليون دينار (8.5٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 15.6 مليون دينار (3.2٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 0.7 مليون دينار (10.6٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 21 مليون دينار (0.1٪) والمؤسسات العامة بمقدار 8.5 مليون دينار (2.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط 2015 ما مقداره 31,038.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 777.0 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 701.4 مليون دينار (2.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شباط 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 430.1 مليون دينار (1.8٪)، يليه ارتفاع كل من ودائع

القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 287.4 مليون دينار (11.6٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 38.3 مليون دينار (10.6٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 21.2 مليون دينار (0.6٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شباط 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 747.0 مليون دينار (3.1٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 30.0 مليون دينار (0.5٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شباط 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2015 بمقدار 52.1 مليون دينار (28.1٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 237.7 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 76.4 مليون دينار (24.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 423.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 120.6 مليون دينار (22.2٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2015 بواقع 43 مليون سهم (21.0٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 248.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 106.2 مليون سهم (32.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 453.0 مليون سهم، بالمقارنة مع 554.4 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شباط من عام 2015 ارتفاعاً قدره 25.9 نقطة (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,195.5 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 28.8 نقطة (1.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2014 فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 30 نقطة (1.4٪) مقابل ارتفاع قدره 112.4 نقطة (5.4٪) في نهاية شهر شباط من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 64.0 نقطة (2.2٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 28.2 نقطة (1.6٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 24.3 نقطة (1.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

2014		شباط 2014	2015
2,165.5	الرقم القياسي العام	2,178.2	2,195.5
2,920.9	القطاع المالي	3,035.3	2,984.9
1,852.0	قطاع الصناعة	1,874.1	1,827.7
1,794.8	قطاع الخدمات	1,632.9	1,823.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2015 ما مقداره 17.9 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 48.5 مليون دينار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.5 مليار دينار (2.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما وبالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
شباط 2014- شباط 2015

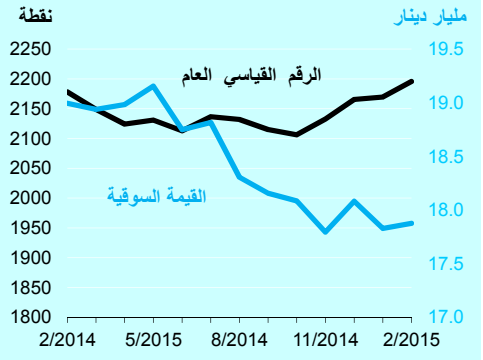

عام 2014 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 206.4 مليون دينار (1.1٪)، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.8 مليار دينار (4.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط من عام 2015 تدفقاً موجباً بلغ 3.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 15.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2015 ما قيمته 37.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 34.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 2.4 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 19.1 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2014		شباط 2014	شباط 2015
2,263.4	حجم التداول	233.7	237.7
9.1	معدل التداول اليومي	11.7	12.5
18,082.6	القيمة السوقية	18,994.9	17,876.2
2,321.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	224.1	248.0
-22.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-15.0	3.0
362.7	شراء	47.3	37.1
384.8	بيع	62.4	34.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2014 بنسبة 3.3٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.2٪ خلال الربع الرابع من عام 2014 مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2014 كاملاً بنسبة 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.6٪ مقابل 8.6٪ خلال عام 2013.

- تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بنسبة 0.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.

- انخفض معدل البطالة خلال عام 2014 إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) خلال عام 2013. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.3٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2014 نسبته 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.4٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.2٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.6٪ خلال عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.4٪ مقابل 5.6٪ خلال عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الربع الأخير من عام 2014. بالإضافة إلى تراجع الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2014-2012

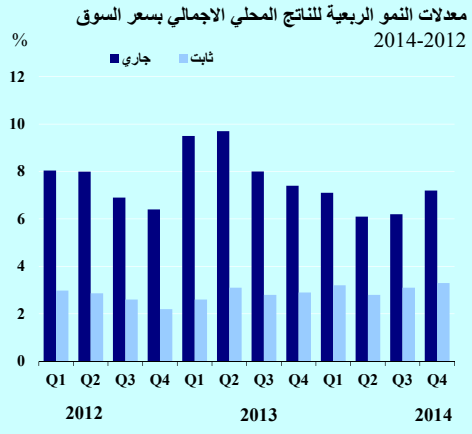

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، التجارة (0.3 نقطة مئوية)، الإنشاءات (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية) والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 61.3٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 3.7٪، والصناعات الاستخراجية (27.6٪)، "الكهرباء والمياه" (3.3٪)، الزراعة (7.6٪)، "منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح"(7.0٪). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

	2013	2014
الزراعة	-3.5	7.6
الصناعات الاستخراجية	-10.9	27.6
الصناعات التحويلية	1.9	1.5
الكهرباء والمياه	0.8	3.3
الإنشاءات	8.7	6.8
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3.2	3.7
النقل والتخزين والاتصالات	4.0	1.6
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	4.0	2.5
خدمات اجتماعية وشخصية	5.7	4.7
منتجو الخدمات الحكومية	2.4	2.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	6.3	7.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.8**	**3.1**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 2.7٪ خلال كانون ثاني 2015 مقابل تراجع نسبته 0.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 36.8٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 4.4٪ خلال كانون ثاني من عام 2014)، وذلك في ضوء نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 44.7٪، والبوتاس بنسبة 30.7٪ نتيجة زيادة الطلب في بعض الدول الرئيسية المستوردة خاصة الصين والهند.
  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.2٪ خلال كانون ثاني 2014، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات النفطية المكررة" (55.4٪) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (10.9٪) من جهة، وتراجع عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبص" (51.0٪) والتبغ (26.1٪)، من جهة أخرى.
  - تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 14.0٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 9.8٪ خلال كانون ثاني 2014.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 19.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2015، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 10.8٪ خلال كانون ثاني 2015، بالمقارنة مع نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الشهر من عام 2014.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 12.4٪ خلال كانون ثاني 2015 بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 37.3٪ خلال كانون ثاني 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 43.6٪ خلال نفس الشهر من عام 2014.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 7.1٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2014.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	المؤشـــر	2014	الفترة المتاحة	2015
1.7	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.9**		**2.7**
-0.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-2.2**		**1.8**
-1.5	المنتجات الغذائية والمشروبات	-11.9		10.9
5.3	منتجات التبغ	26.9		-26.1
-2.9	المنتجات النفطية المكررة	29.1		55.4
10.2	الإسمنت والجير والجبص	39.1		-51.0
0.6	الحديد والصلب	27.7		-12.6
-6.5	المنتجات الكيميائية	10.1	كانون ثاني	-10.5
28.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**4.4**		**36.8**
38.6	الفوسفات	5.8		44.7
20.3	البوتاس	2.8		30.7
1.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**9.8**		**-14.0**
7.2	**المساحات المرخصة للبناء**	**43.6**		**-37.3**
-2.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**7.4**		**-10.8**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-3.9**		**-12.4**
16.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**1.4**	كانون ثاني–شباط	**19.3**
-0.5	**عدد المغادرين**	**-0.8**		**-7.1**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2015 بنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل بنسبة 16.5٪، وبند "الوقود والإنارة" (11.3٪)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (8.0٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بمقدار 3.4 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهرين الأولين للأعوام (2015-2007)

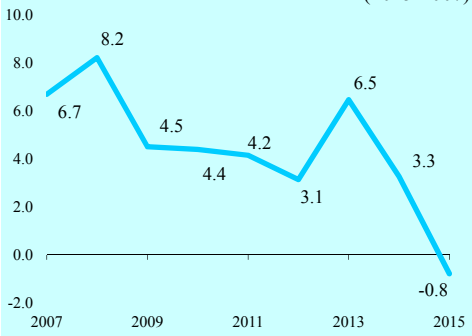

التضخم خلال الشهرين الأولين لعامي 2014 - 2015

مجموعه الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي كانون ثاني- شباط		المساهمة في التضخم كانون ثاني- شباط	
		2014	2015	2014	2015
جميع المواد	100	3.3	-0.8	3.3	-0.8
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	2.1	0.7	0.7	0.2
اللحوم والدواجن	8.2	-1.5	-0.6	-0.1	-0.1
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	2.6	0.9	0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	15.2	-8.0	0.6	-0.3
الفواكه والمكسرات	2.7	4.9	12.6	0.1	0.3
المشروبات غير الكحولية	2.9	2.1	0.3	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	8.8	8.2	0.4	0.3
3) الملابس والأحذية	3.5	6.4	7.8	0.2	0.3
4) المساكن، منها:	21.9	5.3	1.6	1.2	0.4
الإيجارات	15.6	7.5	5.8	1.2	0.9
الوقود والإنارة	4.8	0.2	-11.3	0.0	-0.6
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.6	2.9	0.1	0.1
6) الصحة	2.2	4.4	4.7	0.1	0.1
7) النقل	13.6	2.6	-16.5	0.4	-2.5
8) الاتصالات	3.5	-0.2	0.2	0.0	0.0
9) الثقافة والترفية	2.3	1.4	2.0	0.0	0.0
10) التعليم	5.4	3.9	3.7	0.2	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.8	3.4	2.1	0.1	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	-0.4	2.0	0.0	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل، شهدت بعض البنود ارتفاعاً في أسعارها؛ أبرزها بند "الفواكه والمكسرات" بنسبة 12.6٪ متأثرة بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية، إلى جانب ارتفاع أسعار بند "التبغ والسجائر" بنسبة 8.2٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من شباط 2014.

وشهد المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2015) تراجعاً بنسبة 1.4٪. ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار العديد من المجموعات والبنود أبرزها مجموعة النقل، وبندي "الوقود والإنارة" و"الفواكه والمكسرات".

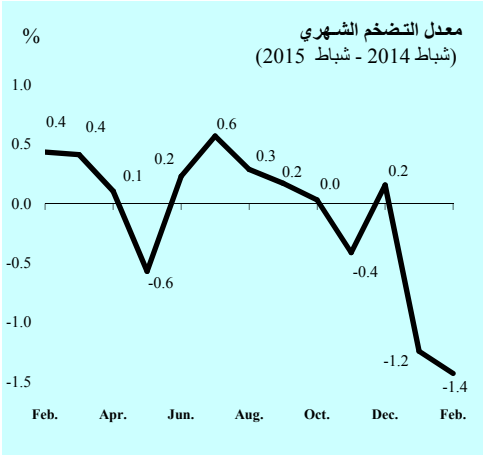

ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة قامت مؤخراً بتحديث سنة الأساس للرقم القياسي لاسعار المستهلك لتصبح 2010 بدلاً من 2006 الأمر الذي ترتب عليه حدوث تغييرات طفيفة في معدل التضخم المسجل للسنوات 2010-2014، كما هو مبين في الجدول المجاور.

السنة	معدل التضخم (100=2006)	معدل التضخم (100=2010)	مقدار التغير
2010	5.0	4.8	-0.2
2011	4.4	4.2	-0.2
2012	4.7	4.5	-0.2
2013	5.6	4.8	-0.8
2014	2.8	2.9	+0.1

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال عام 2014 إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) وذلك مقابل 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) خلال عام 2013. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.3٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.4٪ (59.7٪ للذكور و 12.6٪ للإناث) خلال عام 2014، بالمقارنة مع 37.1٪ (60.4٪ للذكور و 13.2٪ للإناث) خلال عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.1٪ خلال عام 2014، وذلك مقابل 32.4٪ خلال عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.2٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، والتعليم (11.9٪)، والصناعة التحويلية (10.2٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 585.3 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,318.2 مليون دينار خلال عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (1,236.5 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,821.8 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,957.3 مليون دينار خلال عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 663.0 مليون دينار ليبلغ 12,525.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 795.6 مليون دينار ليبلغ 8,030.1 مليون دينار (31.6٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2014 بالمقارنة مع العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 565.3 مليون دينار أو ما نسبته 87.3٪ لتصل إلى 1,212.6 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال عام 2014 مقارنة مع عام 2013 بمقدار 1,508.7 مليون دينار او ما نسبته 26.2٪ لتصل إلى 7,267.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 911.3 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 597.4 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو	كانون ثاني – كانون أول		معدل النمو
	2013	2014		2013	2014	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**647.3**	**1,212.6**	**87.3**	**5,758.9**	**7,267.6**	**26.2**
الإيرادات المحلية، منها:	587.6	731.7	24.5	5,119.8	6,031.1	17.8
الإيرادات الضريبية، منها:	355.2	312.6	-12.0	3,652.4	4,037.2	10.5
ضريبة المبيعات	297.3	236.3	-20.5	2,532.9	2,811.4	11.0
الإيرادات الأخرى	230.4	416.7	80.9	1,445.3	1,972.9	36.5
المنح الخارجية	59.7	480.9	705.5	639.1	1,236.5	93.5
إجمالي الإنفاق، منها:	**864.7**	**898.0**	**3.9**	**7,077.1**	**7,852.9**	**11.0**
النفقات الرأسمالية	309.1	257.8	-16.6	1,021.0	1,136.3	11.3
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-217.4**	**314.6**	**-**	**-1,318.2**	**-585.3**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2014 بمقدار 911.3 مليون دينار أو ما نسبته 17.8٪ مقارنة مع عام 2013 لـتصل إلى 6,031.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 384.8 مليون دينار و527.6 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.1 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

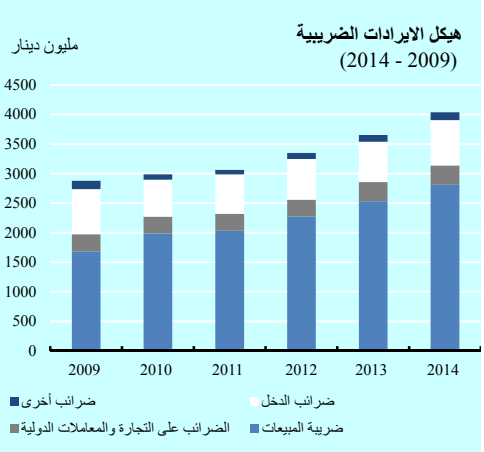

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2014 بمقدار 384.8 مليون دينار أو ما نسبته 10.5٪ مقارنة مع عام 2013 لتصل إلى 4,037.2 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 66.9٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والارباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 278.5 مليون دينار أو ما نسبته 11.0٪ لتبلغ 2,811.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 69.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 248.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 36.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 18.6 مليون دينار، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 25.3 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 84.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.4٪ لتصل إلى 766.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 19.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 62.3 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 22.1 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 79.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 612.3 مليون دينار (منها 277.5 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.8٪ لتبلغ 327.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 19.4 مليون دينار أو ما نسبته 17.2٪ لتصل إلى 132.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2014 بمقدار 527.6 مليون دينار أو ما نسبته 36.5٪ لتصل إلى 1,972.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 220.3 مليون دينار لتبلغ 573.9 مليون دينار، وإرتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 216.4 مليون دينار لتبلغ 515.9 مليون دينار، حيث تضمنت إيرادات متكررة وغير متكررة قبضت من هيئة الاتصالات الأردنية (منها 482.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وكذلك ارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 90.9 مليون دينار لتبلغ 883.1 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2014 بمقدار 1.1 مليون دينار لتبلغ 21.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال عام 2014 بمقدار 597.4 مليون دينار، لتبلغ 1,236.5 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

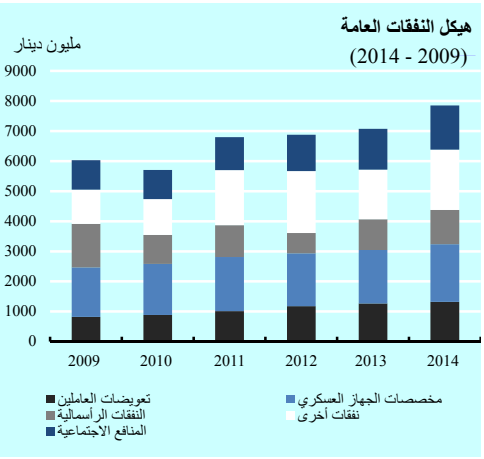

شهدت النفقات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 33.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 898.0 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال عام 2014 ارتفاعاً مقداره 775.8 مليون دينار أو ما نسبته 11.0٪ لتبلغ 7,852.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 10.9٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 11.3٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2014 بمقدار 660.5 مليون دينار أو ما نسبته 10.9٪ لتصل إلى 6,716.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 139.3 مليون دينار لتبلغ 1,918.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 28.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 114.7 مليون دينار ليصل إلى 1,472.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 52.8 مليون دينار لتبلغ 1,319.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 19.6٪ من إجمالي

النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 189.5 مليون دينار ليصل إلى 926.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 209.5 مليون دينار ليبلغ 480.0 مليون دينار ليشكل ما نسبته 7.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 35.2 مليون دينار ليبلغ 225.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال عام 2014 ارتفاعاً مقداره 115.3 مليون دينار، أو ما نسبته 11.3٪، مقارنة مع عام 2013 لتصل إلى 1,136.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

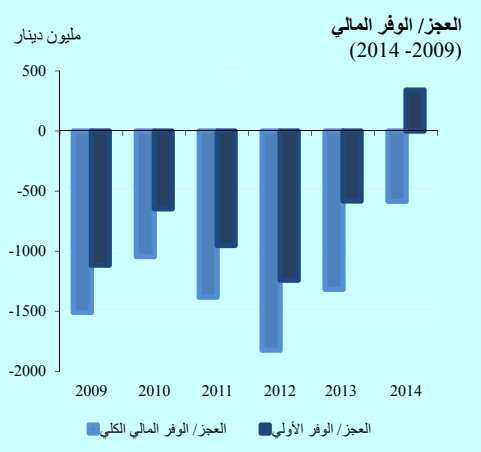

- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 585.3 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,318.2 مليون دينار خلال عام 2013.
- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2014 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 340.7 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 581.7 مليون دينار خلال عام 2013.

الدين العام

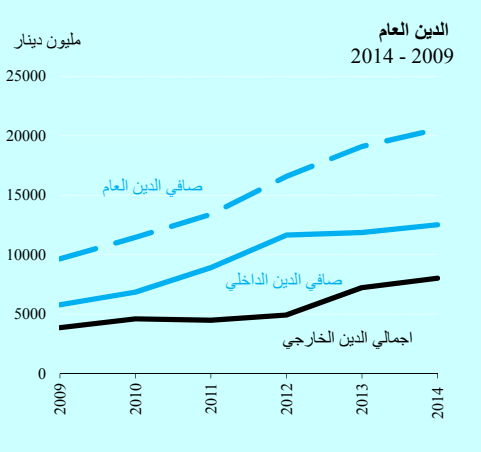

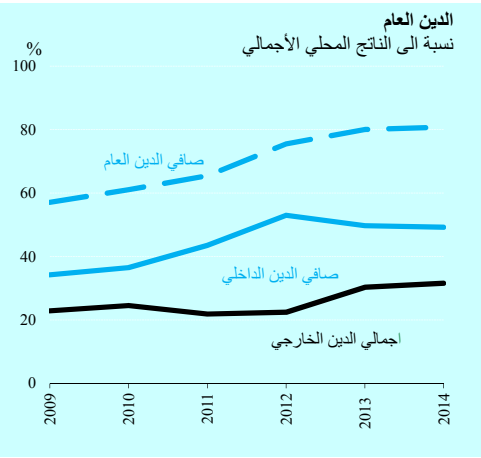

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2014 بمقدار 663.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,525.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,181.0 مليون دينار ليبلغ 14,621.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 519.0 مليون دينار لتبلغ 2,096.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,603.0 مليون دينار ليصل إلى 12,471.0 مليون دينار في نهاية عام 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 592.0 مليون دينار، من ناحية

أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 260.0 مليون دينار ليصل إلى 609.0 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 75.0 مليون دينار ليصل إلى 939.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 795.6 مليون دينار ليبلغ 8,030.1 مليون دينار (31.6٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان، واستلام الدفعة السادسة من القرض بقيمة 89.0 مليون دينار (أي ما يعادل 125 مليون دولار أمريكي)، في شهر تشرين الثاني 2014، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار في شهر حزيران الماضي. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 58.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 5.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.2٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.7٪، و 14.3٪ وحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2014 بمقدار 1,458.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2014 ما مقداره 906.3 مليون دينار (منها 204.6 مليون دينار فوائد) مقابل 598.9 مليون دينار (منها 129.8 مليون دينار فوائد) خلال عام 2013.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تثبيت أسعار جميع المشتقات النفطية، عدا البنزين بنوعيه، مع الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2015		معدل النمو
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	585	610	4.3
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	740	775	4.7
السولار	فلس/لتر	455	455	0.0
الكاز	فلس/لتر	455	455	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	8.00	8.00	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	310.3	310.3	0.0
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	406	406	0.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	411	411	0.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	426	426	0.0
الإسفلت	دينار/طن	331.8	331.8	0.0

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/4/1

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على خمس اتفاقيات تمويلية (منح) بين الحكومة الأردنية والصندوق السعودي للتنمية بقيمة 176 مليون دولار، وذلك في اطار مساهمة المملكة العربية السعودية في المنحة الخليجية الخاصة بتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في الأردن، موزعة كتالي: (شباط 2015).

- 70 مليون دولار لإنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة.
- 6 مليون دولار لإنشاء مختبرات الغذاء والدواء.
- 12 مليون دولار لإنشاء مركز العلاج بالأشعة.
- 37 مليون دولار لإعادة تأهيل صيانة مدينة الحسين الطبية.
- 52 مليون دولار لمشروع توسعة مركز الحسين للسرطان.

- التوقيع على مذكرة التفاهم مع الحكومة الأميركية، تقدم بموجبها الولايات المتحدة وضمن برنامج الدعم السنوي للمملكة، مساعدات بمقدار مليار دولار سنوياً للفترة 2015 – 2017، تشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والعسكرية (شباط 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي تعاون مالي وفني مع الحكومة الألمانية لعام 2014 بقيمة 193 مليون يورو، وذلك لدعم عدد من المشاريع التنموية الممولة من قبل الحكومة الألمانية في اطار برنامج التعاون التنموي بين البلدين (شباط 2015).
- التوقيع على ثلاث مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية بقيمة 17.6 مليون دولار، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن ثلاث منح إضافية خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، وذلك على النحو التالي: (آذار 2015).

- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لتوفير أجهزة ومعدات طبية لوزارة الصحة، وذلك ضمن برنامج المنح اليابانية غير المرتبط بمشاريع.
- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لشراء معدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها لصالح كل من وزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة، وذلك

ضمن برنامج المنح الجديد الذي أطلقته الحكومة اليابانية بهدف دعم جهود الحكومة الأردنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- منحة بقيمة 97.6 مليون ين ياباني (820 ألف دولار) تنفذ من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لتغطية تكاليف بناء متحف البتراء، وذلك ضمن برنامج المنح الثقافية.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل برنامج دعم مشاريع ومنشآت المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 8.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 434.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 24.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,041.5 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 انخفاضاً نسبته 32.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 607.1 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر شباط من عام 2015 بنسبة 16.0٪ مقارنة مع شهر شباط من العام السابق لتصل إلى 177.8 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 11.8٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 65.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 9.9٪ لتصل إلى 425.8 مليون دينار، في حيث ارتفعت مدفوعاته بنسبة طفيفة بلغت 0.5٪ لتصل إلى 136.0 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2015 بنسبة 3.1٪ ليبلغ 189.2 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 2.6٪ ليبلغ 400.2 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) خلال عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة بحوالي 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,872.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 23,063.9 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 57.4 مليون دينار انخفاض المستوردات بمقدار 328.0 مليون دينار خلال عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 385.4 مليون دينار ليبلغ 1391.7 مليون دينار مقارنة مع عام ذات الشهر من العام السابق.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني				
	2014	معدل النمو (٪)	2015	معدل النمو (٪)	
	القيمة	2014/2013	القيمة	2015/2014	
التجارة الخارجية	1,777.1	17.9	1,391.7	-21.7	
الصادرات الكلية	476.3	15.0	434.4	-8.8	
الصادرات الوطنية	407.6	19.9	350.2	-14.1	
المعاد تصديره	68.7	-7.5	84.2	22.6	
المستوردات	1,369.5	17.4	1,041.5	-24.0	
الميزان التجاري	-893.2	18.7	-607.1	-32.0	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني		
	2014	2015	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	71.1	72.6	2.1
العراق	61.9	56.2	-9.2
السعودية	51.2	49.7	-2.9
الهند	20.7	49.3	138.2
سوريا	18.2	18.0	-1.1
الإمارات	11.0	11.0	-
لبنان	8.0	7.9	-1.3
المستوردات			
السعودية	263.1	189.5	-28.0
الصين	143.7	131.7	-8.4
الولايات المتحدة الامريكية	75.0	71.0	-5.3
الهند	138.1	58.3	-57.8
ألمانيا	72.9	48.7	-33.2
روسيا	57.0	42.3	-25.8
ايطاليا	37.9	34.1	-10.0
تركيا	56.5	31.9	-43.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 انخفاضاً نسبته 8.8٪ لتصل إلى 434.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 15.0٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 . وجاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 57.4 مليون دينار أو ما نسبته 14.1٪ لتصل إلى 350.2 مليون دينار وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 22.6٪ لتصل إلى 84.2 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون ثاني من عامي 2015 و2014، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**407.6**	**350.2**	**-14.1**
الملابس	**68.6**	**74.7**	**8.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	62.7	68.0	8.5
الخضروات	**37.2**	**35.0**	**-5.9**
سوريا	12.7	12.4	-2.4
العراق	4.6	6.5	41.3
الإمارات	4.2	3.2	-23.8
البوتاس	26.6	28.3	6.4
الهند	0.7	12.2	-
ماليزيا	0.9	6.2	588.9
إيطاليا	1.8	2.4	33.3
منتجات دوائية وصيدلية	**29.6**	**26.7**	**-9.8**
السعودية	8.3	9.7	16.9
العراق	4.3	4.2	-2.3
لبنان	1.0	3.1	210.0
السودان	1.9	1.8	-5.3
الفوسفات	**26.8**	**25.3**	**-5.6**
الهند	14.7	22.4	52.4
الأسمدة	**33.3**	**16.1**	**-51.7**
الهند	-	13.5	-
الجزائر	0.1	0.7	600.0
السعودية	0.4	0.3	-25.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 2.2 مليون دينار (5.9٪) لتصل إلى 35.0 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 63.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

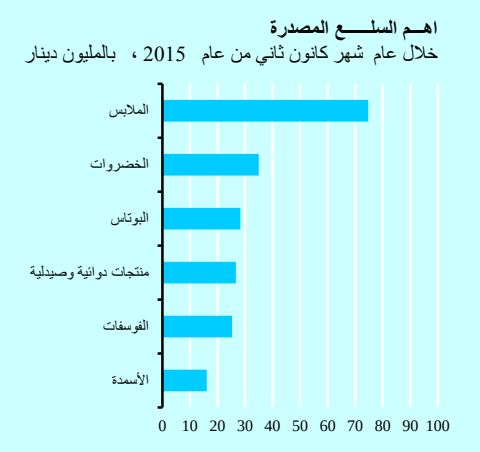

- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 17.2 مليون دينار، أو ما نسبته 51.7٪، لتصل إلى 16.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند الجزائر والسعودية على ما نسبته 90.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

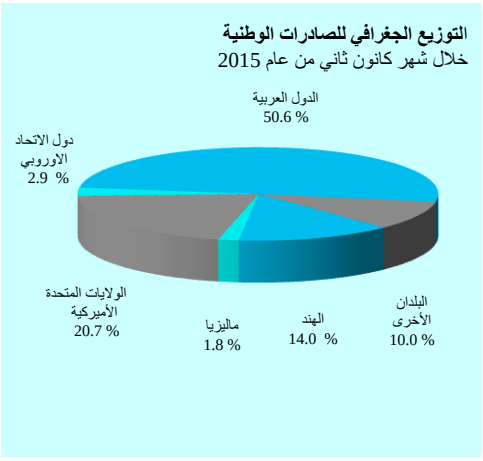

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 1.5 مليون دينار (5.6٪) لتصل إلى 25.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 8.9٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 3.8٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 88.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 1.7 مليون دينار (6.4٪) لتصل إلى 28.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا وإيطاليا على ما نسبته 73.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 على ما نسبته 58.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 54.5٪ خلال الشهر المقابل من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند وسوريا والإمارات ولبنان على ما نسبته 75.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 مقابل 59.4٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2014.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 24.0٪ مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 1,041.5 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 17.4٪ خلال الشهر المقابل من عام 2014.

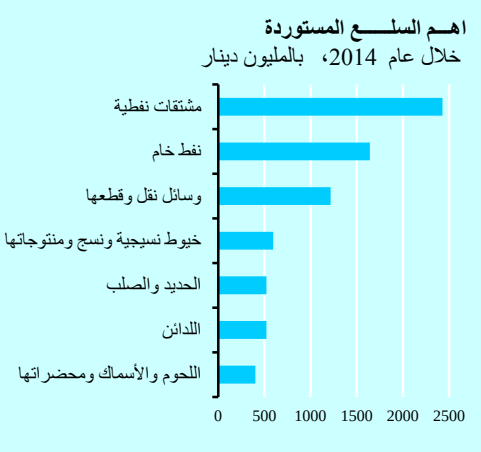

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بالمقارنة مع شهر كانون ثاني من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 108.0 مليون دينار، أو ما نسبته 50.3٪، لتصل إلى 106.7 مليون دينار. وتعد كل من السعودية والهند وبلجيكا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 88.4 مليون دينار، أو ما نسبته 58.1٪، لتصل إلى 63.8 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 58.0٪. في حين حافظت الكميات المستوردة من النفط على نفس المستوى مقارنة مع الشهر ذاته من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- انخفاض مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 3.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2٪، لتصل إلى

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني من عام 2015و2014، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,369.5**	**1,041.5**	**-24.0**
مشتقات نفطية	**214.7**	**106.7**	**-50.3**
السعوديه	0.4	52.3	-
الهند	108.1	35.6	-67.1
بلجيكا	0.1	17.6	-
وسائل النقل وقطعها	**95.6**	**92.5**	**-3.2**
اليابان	22.6	18.8	-16.8
كوريا الجنوبية	20.0	17.2	-14.0
الولايات المتحدة الأمريكية	19.8	17.0	-14.1
النفط الخام	**152.2**	**63.8**	**-58.1**
السعودية	152.2	63.8	-58.1
الحنطة ودقيقها	**1.1**	**43.2**	**-**
روسيا	-	32.2	-
رومانيا	-	10.3	-
الهند	0.3	0.3	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**51.6**	**40.0**	**-22.5**
الصين	24.3	16.6	-31.7
تايوان	9.9	11.3	14.1
تركيا	2.2	3.0	36.4
اللحوم والأسماك ومحضراتها	**34.7**	**32.3**	**-6.9**
البرازيل	10.6	7.6	-28.3
أستراليا	6.4	6.3	-1.6
الهند	4.5	3.1	-31.1
منتجات دوائية وصيدلية	**28.5**	**30.6**	**7.4**
سويسرا	2.2	4.0	81.8
ألمانيا	5.2	4.0	-23.1
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	2.8	75.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

92.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 57.3٪.

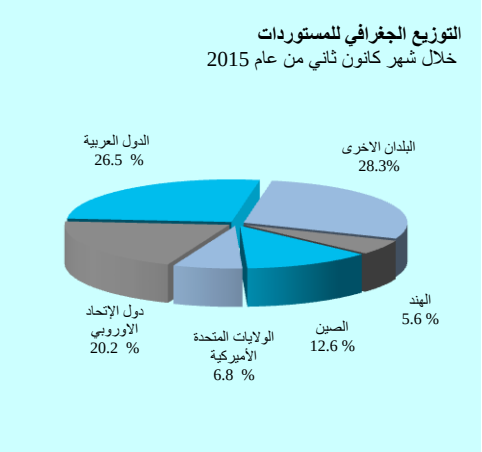

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"الحنطة ودقيقها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 39.3٪ من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 مقابل 42.2٪ خلال الشهر المقابل من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وألمانيا وروسيا وإيطاليا وتركيا خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 على ما نسبته 58.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 61.6٪ خلال الشهر المقابل من عام 2014.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 15.5 مليون دينار أو ما نسبته 22.6٪ مقارنة بشهر كانون ثاني من عام 2014 لتبلغ 84.2 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 286.1 مليون دينار، أي بنسبة 32.0٪ مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2014 ليصل إلى 607.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط بنسبة 3.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 189.2 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.6٪ ليصل إلى 400.2 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شباط من عام 2015 انخفاضاً مقداره 33.9 مليون دينار (16.0٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 177.8 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 9.9٪ لتصل إلى 425.8 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر شباط من عام 2015 انخفاضاً مقداره 8.8 مليون دينار (11.8٪) لتصل إلى 65.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2015، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 0.5٪ لتصل إلى 136.0 مليون دينار وذلك مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال عام 2014** بالمقارنة مع عام 2013 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

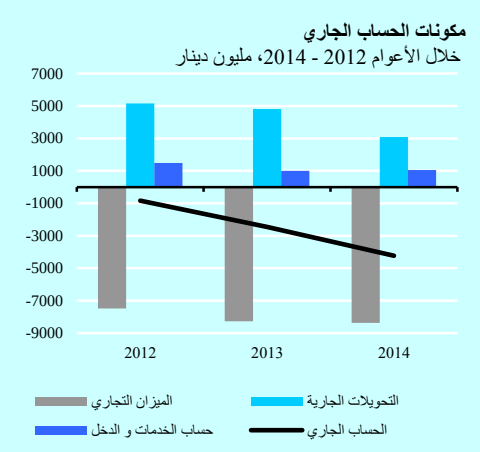

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2014 بمقدار 106.1 مليون دينار (1.3٪) ليصل إلى 8,376.2 مليون دينار مقابل 8,270.1 مليون دينار خلال عام 2013.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2013 بمقدار 541.6 مليون دينار ليبلغ 1,780.8 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 295.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 240.4 مليون دينار خلال عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 519.5 مليون دينار مقارنة بحجز مقداره 460.7 مليون دينار في عام 2013، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 223.6 مليون دينار.
- ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 347.6 مليون دينار ليصل إلى 5,160.9 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2014 بمقدار 278.6 مليون دينار ليبلغ نحو 1,341.4 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 626.2 مليون دينار ليصل إلى 3,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.6٪ خلال عام 2014 لتصل إلى 2,388.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,157.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,688.0 مليون دينار خلال عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 784.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,268.4 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 857.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,901.8 مليون دينار خلال عام 2013.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,678.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 3,713.5 مليون دينار خلال عام 2013.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 23,063.9 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 867.0 مليون دينار ليصل إلى 18,427.0 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,574.1 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع الجهاز المصرفي في الخارج في الخارج بمقدار 336.1 مليون دينار و239.4 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,740.0 مليون دينار ليصل إلى 41,491.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,419.5 مليون دينار ليبلغ 20,400.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,225.3 مليون دينار ليبلغ 5,920.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 211.7 مليون دينار ليبلغ 917.6 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 148.9 مليون دينار ليبلغ 3,195.2 مليون دينار.
  - انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 138.8 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 152.5 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 13.7 مليون دينار) لتبلغ 8,089.4 مليون دينار.